
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر (**)
1830 ـ 1907

للأستاذ :عكاشة برحاب
كلية الآداب ـ المحمدية

منذ أن احتلت الجزائر (1830)، وخصوصا بعد معاهدة الصلح (1844)(1) واتفاقية الحدود (1845) (2) تجاذبت شرق المغرب قوتان : فرنسيو الجزائر من جهة، والمخزن المغربي من جهة ثانية، فتعارضت مصالح الطرفين، حيث سعى المغرب إلى توثيق صلته بقبائل شرق المغرب وألزمها الطاعة والامتثال، حفاظ على حسن الجوار، وفي الوقت نفسه دعاها إلى مقاطعة المبادلات التجارية مع الجزائر، بينما سعت فرنسا إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين غرب الجزائر وشرق المغرب، في إطار ما سمي بالتوسع السلمي، وبذلك صارت العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر تمثل بحق مشكلا في نظر المخزن المغربي، ويبقى أن نتساءل كيف واجه المغرب هذه المشكلة، وإلى أي حد نجح في التغلب عليها، وتقتضي دراسة هذه الإشكالية التمييز بين ثلاث مراحل أساسية.

1) مرحلة أولى (1830 ـ 1873) : الدعوة إلى مقاطعة المبادلات مع الجزائر:

يمكن إدراك مرامي المخزن من قرار المقاطعة بالتذكير بظروف التجارة بين المغرب والجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد الجزائرية (1830).

**) أنجزت هذه الدراسة ضمن رسالة جامعية ناقشها المؤلف بكلية الآداب بالرباط سنة 1987، وعنوانها كالتالي: «شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي. 1873 ـ 1907». وقد نشرت بمساهمة جامعة الحسن الثاني.

من المعلوم أن عناصر المقارنة غير متوفرة، حيث تنعدم المعطيات العددية المنتظمة للقوافل التجارية المتوجهة من فاس إلى غرب الجزائر، غير أنه يستفاد من الوثائق القليلة المتوفرة أن القوافل التجارية كانت تربط بانتظام بين فاس ووجدة أو بين فاس وتلمسان، أما السلع المنقولة، فبعضها منتجات مغربية من أصل فلاحي (حبوب، ملابس صوفية، جلود خام أو جلود مصنعة، زيوت، حناء، عسل...) وبعضها مواد أوربية (توابل، شاي، سكر، ومنسوجات مختلفة)،(3) فكان المغرب يتحكم في هذه التجارة، حيث تؤدى عنها رسوم التعشير بفاس أو بوجدة، ومما شجع هذه المبادلات بين المغرب والجزائر في هذه الحقبة، أن البلدين كان يحكمها نظام الإسلام.(4) ومما أكد هذه الظاهرة تلك العلاقة التجارية بين قبائل الحدود من الجانبين، حيث لم تخضع لأية مراقبة ولم تؤد عنها رسوم لهذا الجانب أو ذاك. بل كانت قبائل شرق المغرب قبل القرن التاسع عشر، توالي تارة أتراك الجزائر، وتارة أخرى تنقاد لسلطة المخزن المغربي، ومثله يقال عن قبائل غرب الجزائر.(5)

غير أن الوضع تغير بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. فصارت الجزائر، البلد الإسلامي، تعيش في ظل نظام غير إسلامي. فبادر السلطان عبد الرحمان(6) إلى معارضة إقامة علاقات تجارية بين البلدين. وتخوف من أن تستعمل التجارة مطية لامتداد النفوذ الفرنسي إلى شرق المغرب، فتتشوف قبائل الحدود إلى ربط علاقات تجارية مع فرنسي الجزائر. ولا يستقيم

---

1) وقعت معاهدة الصلح بين المغرب وفرنسا يوم 10 ـ 9 ـ 1844 بطنجة إثر معركة إيسلي التي جرت قرب وجدة يوم 14 ـ 8 ـ 1844.

2) وقعت اتفاقية الحدود بمغنية (غرب الجزائر) يوم 18 مارس 1845، انظر : دورية «الوثائق»، مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط العدد الأول. 1976. ص 476 ـ 479.

3) عبد الرحمان المودن : «إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر. قبائل إيناون والمخزن 1873 ـ 1902». رسالة جامعية ـــ كلية الآداب الرباط 1984. ص 420 وما بعدها.

4) حكم الأتراك الجزائر منذ القرن السادس عشر، بينما كانت الأسرة العلوية تحكم المغرب.

5) دورية «الوثائق». العدد الثاني. 1976. ص 14 ـ 15.

6) هو السلطان عبد الرحمان بن هشام حكم المغرب ما بين سنة 1822 وسنة 1859.

أمرها ما دام هؤلاء جوارا للمغرب،(7) بل اعتبر السلطان تلك العلاقات مصيبة من أعظم المصائب.(8) وبذلك اعتبرت الدعوة إلى المقاطعة ضربا من الجهاد، وقد استاء السلطان عبد الرحمان من توقيع أية اتفاقية تجارية تخص شرق المغرب إثر التوقيع على اتفاقية مغنية حول الحدود سنة 1845.(9) ولم يتغير هذا الموقف خلال حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان.(10)

ومعلوم أن قرار المقاطعة التجارية مرتبط بمشاكل الحدود التي ظلت بدون تسوية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث هادن السلطان عبد الرحمان الفرنسيين، ودعا القبائل إلى الحفاظ على حسن الجوار معهم، وفي الوقت نفسه حذر القبائل ومنعها من ربط علاقات تجارية مع الجزائر المحتلة، هذا التناقض الظاهر في سياسة المخزن، يتعارض مع إرادة قبائل الحدود من الجانبين لاستئناف العلاقات فيما بينها كما كان الحال قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ويتضح من هذا كله أن الدعوة إلى المقاطعة كانت أمرا متعذرا من الناحية العملية. إذ يصعب مراقبة حدود طويلة وغير واضحة المعالم، وليس للمغرب الوسائل الماليةوالعسكرية الكفيلة بتطبيق ذلك القرار.

يضاف إلى ذلك، التنافس الفرنسي ـ البريطاني بهدف الهيمنة التجارية في المغرب، فسعت بريطانيا إلى تنمية التجارة البحرية عبر المراسي الأطلسية، وشجعت السلطان على ذلك.(11) وفي الوقت نفسه حاولت عرقلة التجارة البرية بين المغرب والجزائر،(12) ويمكن إدراك هذه المنافسة من خلال تتبع السياسة الفرنسية في شرق المغرب.

7) عبد الرحمان بن زيدان : «إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس». المطبعة الوطنية ـ الرباط 1933 ـ الجزء. ص 54.

8) Hamet Ismael : "Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger". in Académie des Sciences coloniales. Annales I - 1925, p. 109.

9) دورية «الوثائق». مصدر سابق. الجزء الأول. ص 487.

10) هو السلطان سيد محمد بن عبد الرحمان حكم المغرب مابين سنة 1859 وسنة 1873.

11) انظر نص الاتفاقية التجارية في دورية «الوثائق». مصدر سابق. الجزء الثاني. ص 8 201 ـ 213.

12) Miège (J.L.) : "Le Maroc et l'Europe. 1830 - 1894. P.U.F. Paris 1962. T.2 pp. 261 - 284.

في بداية الأمر، ما نعت فرنسا في إقامة علاقة تجارية برية بين المغرب والجزائر، مخافة أن يستفيد منها الأمير عبد القادر وتستمر المقاومة الجزائرية وقتا أطول. وفي هذا الإطار صدر مرسوم 16 دجنبر 1843 ونص على حظر المعاملات التجارية بين البلدين المتجاورين،(13) غير أن بعض الجهات الفرنسية بالجزائر دعت إلى حرية المبادلات بين المغرب والجزائر، خصوصا إذا كان ذلك قد يساعد على التغلغل الفرنسي انطلاقا من ناحية وهران. وتمشيا مع هذه الرغبة صدر مرسوم فرنسي آخر يوم 11 غشت 1853، فنص على تنظيم المبادلات بين المغرب والجزائر، ورفع الحظر على المنتجات المغربية المستجلبة برا إلى الجزائر،(14) مع ضرورة دفع الرسوم الجمركية، وقد اعتبر هذا المرسوم بمثابة رد فعل فرنسي على المفاوضات البريطانية مع المغرب لحثه على توقيع اتفاقية تجارية.(15)

وبعد ذلك أصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر مرسوما آخر في 17 يوليوز 1867، ونص على إعفاء المنتجات المغربية من أداء الرسوم الجمركية عندما تجلب برا إلى الجزائر.(16) ويعد هذا الإعفاء إغراء كبيرا للتجار وللقبائل المجاورة للحدود خصوصا فيما يتعلق بالماشية والحبوب والصوف والجلود، وكان لهذا الإغراء صدى كبير، امتد إلى تازة وفاس. وبذلك تسبب هذا المرسوم في متاعب كثيرة للمخزن المغربي (التهريب)، عانت منها البلاد طيلة الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن جانب آخر فقد تزامن صدور مرسوم 17 يوليوز 1867 مع إحداث مركز للمبادلات التجارية بين مليلية والمنطقة المجاورة، حيث اتفق المغرب واسبانيا على إنشاء هذا المركز سنة 1866. ولكن بعد أن تذمرت

---

13) Déchaud. (Ed) : Le commerce algéro - Marocain" Imprimerie Algérienne. Alger. 1906 p. 15.

14) المرجع السابق. ص 15.

15) مرجع الملاحظة 12. ص 265.

16) Déchaud (E.) op. cit., p. 16

Ben Rahhal (M.) "Mémoire sur la création d'un marché Franc à Marnia". Bull. de la Soc de géographie et d'Archéologie d'Oran 1892. p. 495.

منه قبائل المنطقة، نقل داخل مليلية.(17) وتخصص هذا المركز في تعشير السلع الأوربية الموجهة إلى شرق المغرب والمناطق المجاورة له.(18) وهنا يتبادر إلى الذهن أن مرسوم 17 يوليوز 1867 هو أيضا بمثابة رد فعل فرنسي على فتح مركز للديوانة المغربية داخل مليلية. ويكشف هذا الواقع من جهة أخرى عن مظهر من مظاهر المنافسة والتسابق بين فرنساواسبانيا من أجل بسط نفوذهما التجاري على شمال شرق المغرب. إلا أن ما يهم قبائل شرق المغرب ليس فقط السلع الأوربية، ولكن أيضا إمكانية تسويق الماشية والحبوب والصوف والجلود، غير أن هذا أمر متعذر عن طريق مليلية، إلا بعد أن يأذن به المخزن مع أداء الرسوم المستحقة. بينما توفرت فرص بيع تلك المنتجات (حبوب وماشية وصوف وجلود) بأسواق غرب الجزائر والإفلات من مراقبة المخزن (دون دفع رسوم التعشير).

يتضح من هذا كله أن فرنسا نهجت إزاء المغرب سياسة الأمر الواقع في مجال المبادلات بمنطقة الحدود، فاتخذت عدة إجراءات من جانب واحد لإقرار حرية التجارة بين المغرب والجزائر، مع العلم أن المخزن رفض توقيع أية اتفاقية لهذا الغرض، ولم يبق آنذاك أمام المخزن المغربي إلا الاعتراف الواقع ومحاولة التحكم في المبادلات التجارية ومراقبتها، وهو ما تحقق في لمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية 1873 ـ 1894 : محاولة التحكم في العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر

اقترنت هذه المرحلة بعهد السلطان مولاي الحسن (1873 ـ 1894) حيث تخلى المغرب عن فكرة مقاطعة التجارة مع الجزائر، وحاول مراقبتها والتحكم فيها، غير أن هناك عراقيل كثيرة حالت دون تحقيق ذلك. حيث أن قبائل الحدود لها مصالح كثيرة تربطها بغرب الجزائر، يضاف إلى ذلك

17) التوزاني نعيمة هراج : «الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن» منشورات كلية الآداب ـ الرباط. 1979. ص 75 ـ هامش رقم 1.

18) رسالة من أمين وجدة إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 17 شعبان 1312/ 23ـ2ـ1895. مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط. ملف وجدة رقم 1.

التفاوت النسبي في التطور الاقتصادي بين المغرب والجزائر، مما كان له أثر فعال في اجتذاب القبائل وانبهارها بما تحقق في الجزائر من مشاريع اقتصادية. من جانب آخر كانت قبائل الحدود وبعض كبار التجار الفاسيين بوجدة يتزوّدون بالحبوب والسلع الأوربية من مغنية وتلمسان والغزوات بموافقة المخزن في فترات القحوط والمجاعات دون أداء رسوم التعشير.(19) كما أنه لاينبغي إغفال تلك الروابط التقليدية التي جمعت بين شرق المغرب وغرب الجزائر منذ زمن بعيد، ولم يستطع خط الحدود المستحدث أن يمحو أو يعرقل نموها، هذه بعض الصعاب التي تعذر على إثرها التحكم في العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر من جانب المخزن.

ومن جهة أخرى تحولت مليلية إلى منطقة حرة سنة 1881. (20) فتضاعف إشعاعها التجاري إلى أن بلغ أحواز تازة وتوات،(21) خصوصا فيما يتعلق بترويج السلع الأوربية، فعرقل أهم تجارة سعت فرنسا إلى الاستفادة منها انطلاقا من غرب الجزائر، وتضايق فرنسيو الجزائر من منافسة مليلية، حيث كانت السلع البريطانية تلقى رواجا كبيرا في شرق المغرب، بسبب الإعفاءات الجمركية التي تمتعت بها عند دخولها عن طريق مليلية.(22) فكانت أسعار السلع المستوردة عن طريق مليلية أقل من أسعار السلع الفرنسية المجلوبة عن طريق غرب الجزائر. ومرد ذلك إلى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الفرنسية عند دخولها إلى الجزائر.(23) وقد أدى هذا الوضع إلى تسرب السلع البريطانية إلى غرب الجزائر. فشددت السلطات الفرنسية بالجزائر الحراسة بمنطقة الحدود الشمالية على وجه الخصوص.(24) تكشف هذه الوقائع جميعها عن جانب من التنافس الثلاثي

19) Archives du Service Historique de L'Armée-Vincennes. 3h 19 Rapport du 9 - 6 - 1883.

20) Say. (J.L.B.) : "La frontière du Maroc". Bull de la Soc. de géographie commerciale de Paris 1888. p. 553.

21) مرجع الملاحظة رقم 18.

22) Ben Rahhal : op. cit., p. 496.

23) المرجع السابق ص. 497.

24) Ben Rahhal (M.) : "Atravers les Beni Snassen", Bull. de la Soc de géographie et d'archéologie d'Oran. 1889. pp. 48 - 49.

بين كل من فرنسا وأنكلترا وإسبانيا، غير أن المغرب استفاد من هذا الوضع، حيث أقبلت قبائل التخوم على شراء السلع المستوردة عن طريق مليلية والمعشرة من قبل أمناء مغاربة. لكن في الوقت نفسه عرف الخط التجاري التقليدي بين فاس ووجدة مضايقة كبيرة سواء من غرب الجزائر أو من مليلية، فقل تواتر القوافل التجارية بين المدينتين، بل أصبحت مدينة وجدة أكثر ارتباطا في ميدان التجارة بتلمسان ومغنية والغزوات، وأضحت هي المركز الوحيد المفتوح للتجارة مع الجزائر.(25) وكانت مصدرات وجدة إلى غرب الجزائر تتمثل في منتجات مغربية، بعضها جيء به من فاس والبعض الآخر محلي،(26) إلا أن حجم هذه الصادرات هزيل حسب ما كشفت عنه كنانيش مستفادات وجدة.(27) ويعزى ضعف مداخيل رسوم التعشير إلى التهريب. وإلى الأسواق الجزائرية التي استحدثتها فرنسا قرب الحدود لاستقطاب القبائل المغربية. وهذا مايفسر ضعف الرواج التجاري بالمدينة، حيث لم يواكب نمو الحركة التجارية التي عرفتها بعض المراسي المغربية.

وإذا كان المغرب قد نجح في مراقبة السلع الأوربية المستوردة عن طريق مليلية، فإنه واجه صعوبات في مراقبة التجارة مع غرب الجزائر، خصوصا بالنسبة لتجارة الماشية والصوف والجلود، فاكتفى بفرض رسوم عليها، وفي ذلك اعتراف بالأمر الواقع.(28) كما سعى إلى إنشاء أسواق قريبة من الحدود لصرف قبائل شرق المغرب عن التوجه إلى أسواق غرب الجزائر، ولأجل هذا الغرض بنيت قصة عجرود عند مصب واد كيس سنة 1884.(29) كما صدر الأمر لبناء قصبة بعيين بني مطهر جنوب

25) كناش مستفادات وجدة ـ الخزانة الحسنية ـ رقم 217.
26) مرجع الملاحظة رقم 24. ص 17.16.
27) مرجع الملاحظة رقم 25.
28) رسالة من عامل وجدة إلى مولاي الحسن بتاريخ 6 شعبان 1301 / 1 ـ 6 ـ 1880. الخزانة الحسنية. محفظة رقم 16.
29) Archives du Service Historique de l'Armée. Vincennes. 3h 19. Rapport du 9 - 6 - 1883.

مدينـة وجـدة.(30) وأقيمـت حـراسـة مشـــددة على المسالـك المؤديـة إلى الجزائر.(31)

ورغم كل العـراقيل التي واجههـا المغرب مـن أجل مراقبـة التجارة بين المغرب والجزائر، فـإنه لم يتخل عـن حقوقه، فكـان أمين وجدة يوفـد من ينوب عنه بأسـواق غرب الجزائر قصد تسجيل مبيعات المغاربـة هنالك من ماشية وصـوف وجلود، وبعد عودة هؤلاء يطالبون بأداء الرسوم المستحقة على مبيعاتهم. وكانت السلطـات الفرنسية تغض الطرف عن هـذا النوع من المراقبة طيلـة عهد السلطان مولاي الحســن، ولما طالب المغرب بـأن تصبح تلك المراقبة رسميـة ومعترفا بها، قوبل طلبه بـالرفض (1895).(32) وإثر ذلك منعت السلطات الفرنسية الجباة المغـاربة من الدخول إلى أسواق غرب الجزائر، واعتبرت ذلـك مسـا بحقـوق السيـادة وعرقلـة في وجـه حـريـة التجارة.(33) وبذلك دشنت مرحلة جديدة.

المرحلة الثـالثة (1895 ـ 1907) : إقـرار حرية المبـادلات بمنطقة الحدود.

امتدت هذه المرحلة مـن سنة 1895 إلى سنة 1907، وتميزت بـإحداث منطقة حرة على طول الحدود وإعفاء السلع الفرنسية الموجهة إلى المغرب برا من الرسوم الجمركية،(34) وقد طـالب دعـاة التوســع الاستعماري بغرب الجزائر أن يسمح لأمناء مغاربة بـالجلوس في أسواق مغنية، كما هو الحال

30) رسالـة من قائد بنـي مطهر إلى الوزيـر الحاج المعطي الجامعي بتـاريخ 9 ذي القعدة 1309 / 5_7_1892. مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط.

31) رسالة من مولاي الحسن إلى أمين وجدة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1309 / 6 ـ 1 ـ 1892. خزانة حسنية. محفظة رقم 681.

32) VOINOT (L.) : "quelques inconvénients de l'anarchie des tribus marocaines voisines de l'Algerie". Bull. de la Soc. de géog. et d'Archéologie d'Oran 1929. pp. 324 - 325.

33) VOINOT (L.) : "Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc, 1893 - 1896. "Bull. de la Soc. de géographie et d'archéologie d'Oran 1930. p. 323 - 324.

34) La Martinière (H.M.P. de) et Lacroix (N.) : "Documents pour servir à l'étude du Nord. Ouest. Africain". Lille. 1894. T.1 p. 86. note N° 1.

بمليلية منذ سنة 1867. (35) وادعى هؤلاء أن مثل هذا الإجراء يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر في إطار المصالح المتبادلة بين البلدين (إجبارية الرسوم من جانب المغرب وترويج السلع الفرنسية بشرق المغرب) والحقيقة أنه يهدف إلى تحقيق تغلغل اقتصادي تمهيدا للتوسع الفرنسي بالمنطقة الشرقية.

وقد استجابت فرنسا لدعاة «التوسع السلمي» وأصدرت مرسوم 17 دجنبر 1896، الذي أعفيت بمقتضاه السلع الفرنسية الموجهة برا إلى المغرب من الرسوم الجمركية. (36) وتكونت بذلك منطقة حرة بغرب الجزائر على غرار ما أصبحت عليه مليلية منذ سنة 1881. وتجلى أثر هذا المرسوم في انخفاض أسعار السلع الفرنسية، وبالتالي زاد الإقبال عليها من طرف المغاربة، وبذلك نجحت فرنسا في احتكار سوق شرق المغرب جلبا ووسقا. أي تصدير السلع الفرنسية واستيراد الماشية والصوف.

لم يكن المخزن المغربي غافلا عما كان يجري بغرب الجزائر، بل تتبع عامل وجدة عن كثب كل الإجراءات الفرنسية لخلق منطقة حرة بغرب الجزائر، وأخبر المخزن المركزي بذلك واستفسر عن موقف المغرب من أعشار السلع الفرنسية التي كانت ترد على وجدة.(37) وقد أجيب بأن اتفاقية الحدود لم تشر إلى ذلك لا بالنفي ولا بالإثبات، وإن إحداث منطقة حرة بالحدود المشتركة يستلزم اتفاقا بين البلدين، تفاديا لإلحاق الضرر بأحد الطرفين(38) وكان ذلك من الدوافع التي جعلت المغرب يقبل فيما بعد توقيع اتفاق لتنظيم التجارة بين المغرب والجزائر.

ما أن دخل مرسوم 17 دجنبر 1896 حيز التطبيق حتى سارع المغرب إلى تشديد الحراسة على الحدود خصوصا في الجزء الشمالي منها، فارتفعت

---

35) Ben Rahhal : "Memoire". op. cit., 501.

36) Déchaud (Ed). op. cit., pp. 21 - 24.

37) رسالة من ادريس بن يعيش إلى أحمد بن موسى بتاريخ 19 شعبان 1313 / 4 - 2 - 1896.

38) تضمن المصدر السابق جواب المخزن المركزي.

قيمة معشرات السلع الداخلة لديوانة وجدة،(39) كما قل نشاط تهريب الماشية على وجه الخصوص، وأخيرا دعا المخزن التجار وقبائل الحدود - إلى مقاطعة الأسواق الجزائرية،(40) فقل بذلك الرواج التجاري بأهم أسواق غرب الجزائر (مغنية)، واحتجت السلطات الفرنسية على التدابير التي اتخذها المغرب، واعتبرتها عرقلة لحرية التجارة بمنطقة الحدود.(41) ونتج عنها مواجهات بين المغاربة والفرنسيين، آل أمرها كما هي العادة إلى فرض تعويضات واستنزاف بيت المال. وأدت هذه المواجهات في بعض الأحيان إلى حدوث أزمة بين المغرب وفرنسا. وهذا ما وقع بالذات في شهر أبريل 1901، فيما سمي بقضية «بوزي» (Pouzet)،(42) وقد استغلت فرنسا هذه القضية للضغط على المخزن من أجل قبول توقيع اتفاقيات تخص الحدود وتنظم التجارة.(43) وادعت أن هذه الاتفاقيات من شأنها الحفاظ على حسن الجوار، وتحول دون وقوع ما يفسد بين البلدين. وكانت قضية «بوزي» وسيلة للضغط أيضا على المخزن قصد إرسال سفارة إلى فرنسا لتزكية سياسة الأمر الواقع بمنطقة توات.(44) ويتضح هنا بجلاء مدى تداخل مشكلة الحدود ومشكلة التجارة بشرق المغرب.

رغم هذا التداخل البين بين المشكلتين، نكتفي في هذه الدراسة بالجانب المتعلق بالتجارة. حيث وقعت اتفاقية يوم 20أبريل 1902، ونصت بعض بنودها على تنمية العلاقة التجارية بين المغرب والجزائر، فتقرر إحداث

39) رسالة من ادريس بن يعيش إلى أحمد بن موسى بتاريخ 10 جمادى الثانية 1315 / 6-11-1897، مديرية الوثائق الملكية - الرباط.

40) رسالة من قائد قصبة عجرود إلى أحمد بن موسى بتاريخ 26 شوال 1316 / 9 - 3 - 1899. مديرية الوثائق الملكية - الرباط.

41) VOINOT (L.) : "Les entraves au commerce algéro-marocain, et la conclusion d'accords Spéciaux. 1898 - 1902". Bull. de La Soc. de géog. et d'Arch. d'Oran 1933. pp. 39 - 102.

42) كان «بوزي» مراسلا لجريدة محلية بوهران، عن هذه القضية انظر:
LLabador (F.) : "Port-say et son fondateur". L. Fouque. Oran 1955. p. 114. note N° 1.

43) Rouard de Card: "La frontière franco marocaine et le protocole du 20 - 7 - 1901". A. Pedon. Paris. 1902. p. 8.

44) Documents diplomatiques. Affaires du Maroc. Vol. 1 pp. 18 - 21.

أسواق بمنطقة الحدود ومراكز لجباية الحقوق(45) بالإضافة إلى حرية مرور الأشخاص والسلع بمنطقة التل (أي الجزء الشمالي من الحدود). وبذلك يعد اتفاق 20 أبريل 1902 تكريسا لسياسة الأمر الواقع التي اتبعتها فرنسا بمنطقة الحدود، فاعترف المغرب رسميا بحرية التجارة. وقد أكد ذلك اتفاق 7 ماي 1902، الذي حدد كيفية تنظيم جباية الرسوم في مراكز الحراسة.(46) وإذا كان المغرب قد احتفظ بحقه في جباية الرسوم على المنتجات الموسوقة إلى الجزائر أو المجلوبة منها برا، فإن فرنسا سبق لها أن أعفت المنتجات المغربية من الرسوم الجمركية منذ سنة 1867، وألغت الرسوم المؤداة عن السلع الفرنسية المصدرة إلى المغرب عبر الجزائر منذ سنة 1896. وبمقتضى هذا الاتفاق حددت قيمة الرسوم التي يجيبها المخزن عن المنتجات التي توسق من المغرب أو تجلب إليه، فالمواد التي لم تقدر رسومها حسب الوزن أو العدد حدد ما يؤدى عنها في 5٪ من قيمتها.(47) ويعد ذلك تراجعا عن قيمة الرسوم التي كانت مقررة من قبل منذ منتصف القرن التاسع عشر.(48)

يتضح مما سبق أن هذه الاتفاقيات تمثل نهاية لسنوات من الضغط الفرنسي على المغرب بمنطقة الحدود، فبعد أن صمد المخزن المغربي أزيد من نصف قرن، ورفض توقيع أي اتفاق تجاري يخص منطقة الحدود، استسلم في آخر الأمر للضغوط الفرنسية، بعد أن وضع أمام الأمر الواقع، وقع كل هذا في وقت زادت فيه متاعب المخزن في الداخل وفقد هيبته على القبائل. بينما تعد تلك الاتفاقيات انتصارا للسياسة الفرنسية في شرق المغرب، فتقوى مركزها بين الدول الأوربية المتنافسة على المغرب، وصارت تلك الاتفاقيات قاعدة قانونية للاعتراف لها بحقوق في المغرب. وهو البعد الحقيقي الذي سعت إليه فرنسا عندما فرضت على المغرب حرية التجارة.

45) الحجوي محمد بن الحسن الثعالبي : «كناشة حول الحدود والمبادلات». مخطوط. الخزانة العامة - الرباط. رقم. ج. 125.

46) المصدر السابق.

47) Augustin Bernard : "Les confins algéro-marocains" E. Larose. Paris. 1912. pp. 408 - 410.

48) دورية «الوثائق» العدد الثاني. ص 205.

وإذا كانت التجارة البرية مع الجزائر ذات فائدة مـالية بالنسبة لفرنسا، فإن مـداخيلها كانت هـزيلة بالنسبة للمغـرب بسبب نشاط التهريـب، مما تسبب في خســارة مالية كبيرة لبيت المال. وقـد حرص المخزن على مـراقبة هـذه التجارة والتحكم فيها، لأنها تمثل جـــزءا مـن حقوق السيـادة، وهذا ما يفسر الأهمية التي أولاها سلاطين المغـرب لميدان التجارة خلال النصف الثاني مـن القـرن التاسـع عشر.